

المؤسسات الأكاديمية بين طموح الاعتماد وواقع توصيات الهيئة

تسعى المؤسسات الأكاديمية بالسلطنة حكومية كانت أم خاصة للحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ؛ كونها الجهة المخولة رسميا لمتابعة جودة مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة وذلك من خلال مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة تدقيق الجودة ومرحلة التقويم مقابل المعايير المؤسسي .

وعلى الرغم من أن نتائج مرحلة تدقيق الجودة لا يترتب عليها حكم قطعي بنجاح أو اخفاق المؤسسة في تحقيق المعايير المطلوبة ، إلا أنها تضع المؤسسة أمام قائمة من التوكيدات والتوصيات. تمثل تلك القائمة في مجملها موجهات عامة ، ينبغي على المؤسسة أن تعطيها جُل اهتمامها ، وأن توجه كافة امكانياتها لمعالجتها ، وأن تذلل كافة العقبات التي تحول دون ذلك .

وقد تُقدم بعض المؤسسات الأكاديمية على الدخول في المرحلة الثانية من مراحل الاعتماد المؤسسي آملة الحصول على شهادة الاعتماد قبل معالجتها لكافة التوصيات الواردة في تقرير تدقيق الجودة . ويرى المختصون في كتابة طلب التقويم مقابل المعايير بتلك المؤسسات بأن معالجة التوصيات تعد بمثابة جسر العبور الآمن لتقديم طلب تقويم مستوف لشروط الهيئة . وعليه ينبغي التريث قبل اتخاذ قرار بموعد تقديم المؤسسة لطلب التقويم ، فليست القضية هنا قضية سباق أو مجازفة بل لا بد أن يبني القرار على قياس مدى جاهزية المؤسسة لذلك ، مع الأخذ في الاعتبار بأن النجاح في المرحلة الثانية لا يتأتى دون تحقيق المطلوب منها في المرحلة الاولى.

مما لا شك فيه بأن جميع المؤسسات الأكاديمية بالسلطنة تسلك نهجا منظما في سبيل معالجة التوصيات ، وتضع خطط عمل ترتب فيها أولوياتها ، غير أن أغلبها في ذات الوقت تواجه تحديات كثيرة ، تعيق تنفيذ تلك الخطط وتبطئ من إنجازها وفق الوقت المحدد لها ، خاصة تلك النوعية من المؤسسات الخاضعة لإشراف أو إدارة مركزية. وإن المتتبع لنتائج تقارير تدقيق جودة المؤسسات الأكاديمية بالسلطنة ، ليلحظ بأن الجزء الأعظم من التوصيات المذكورة في تقاريرها تنصب على مجالين أساسيين هما : الحكم والإدارة ، والمناهج التعليمية . وهنا تجد المؤسسة نفسها في انتظار ما يصدر عن الإدارة المركزية من توجيهات أو قرارات أو تشريعات ، وتصل شءت أم أبت إلى عتبات المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي دون أن تضع توصيات الهيئة العمانية للاعتماد الاكاديمي حيز التنفيذ.

من ناحية أخرى فإن التحولات النوعية التي تطرأ على بعض المؤسسات الأكاديمية سواء كانت جذرية أو بسيطة، تقتضي مواءمة أنظمتها الحالية مع متطلبات التحول المطلوب، وهذا يؤثر سلبا على قدرة المؤسسة على استيفاء متطلبات الاعتماد الأكاديمي لحين وصولها إلى وضع يمكنها

من ذلك. لذا يتوجب على المؤسسات الأكاديمية قبل الشروع في المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي ، أن تكون لديها مؤشرات قياس واضحة لما تم إنجازه في المرحلة الأولى.

يتطلب نهج الكتابة لطلب التقييم مقابل المعايير المؤسسي على منهج التحليل الرباعي المتعارف عليها بمختصر ADRI ، والذي يتم من خلاله تحليل كافة العمليات الأساسية المناطة بالمؤسسة الأكاديمية وفق جوانب أربعة هي : الأهداف و التطبيق و النتائج ثم التحسينات . وهذه الجوانب مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ، وغياب أي منها يؤثر سلبا على قدرة المؤسسة على استيفاء متطلبات الهيئة الواردة في دليل التقييم مقابل المعايير المؤسسي ، والذي يحدد بدوره نتيجة تقييم المؤسسة مقارنة بغيرها من المؤسسات الأكاديمية الخاضعة للتقييم من قبل الهيئة . وقد لا تواجه المؤسسات الأكاديمية التي تمتلك نهجا منظما في إدارة و تطبيق و قياس و مراجعة كافة أنشطتها و عملياتها صعوبة في تحقيق ذلك والحصول على شهادة الاعتماد المؤسسي ، غير أن أغلب المؤسسات تواجه تحديدا في تحقيق المطلوب منها في الجانب المتعلق بالنتائج لعدم مما يؤدي إلى اخفاق المؤسسة.

أثر يا بنت محمد المعمري

رئيس قسم ضمان الجودة

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية- كلية عبري